دور مجالس المحافظات في تعزيز القيم الديمقراطية في الأردن

إعـــداد

أ/ حمزة محمد عقلة الموازرة

باحث دكتوراه

قسم العلوم السياسية جامعة مؤتة

د/ المعتصم بالله أحمد الخلايلة

أستاذ مشارك

قسم العلوم السياسية جامعة مؤتة

دور مجالس المحافظات في تعزيز القيم الديمقراطية في الأردن

أ/ حمزة محمد عقلة الموازرة ود/ المعتصم بالله أحمد الخلايلة*

المُلخّص:

هدفت هذه الدّراسة إلى بيان دور مجالس المحافظات في تعزيز القيم الديمقراطية في الأردن، وقد تناولت أهميّة دور مجالس المحافظات في تعزيز القيم الديمقراطية، وبيان معايير توزيع سقف الموازنة السنوية لمجالس المحافظات، وبيان كذلك أبرز التحدّيات التي تواجهها مجالس المحافظات في الأردن.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث يعدّ هذا المنهج أداة لتحليل وتحقيق الفهم العميق لبيان أثر مجالس المحافظات في تعزيز قيم الديمقراطية في الأردن، من خلال دراسة الواقع المحلي وتقييمه بناءً على بيانات ومعلومات ميدانية. ومن ثم، بيان دور مجالس المحافظات في تعزيز القيم الديمقراطية في الأردن، من خلال تحليل الوثائق الرسمية المتعلّقة باللامركزية، مثل: التقارير السنوية للمجالس المحلية، وقرارات الحكومة المركزية في هذا الصدد.

وتوصّلت الدّراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، وقد أكّدت الدّراسة أن تجربة مجالس المحافظات في الأردن من التجارب الرائدة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، والتي جسّدت خطوة مهمة نحو تعزيز الحكم المحلي، وتعزيز القيم الديمقراطية، وأوصت الدّراسة بضرورة تشجيع الأحزاب السياسية ومنظّمات المجتمع المدني على الانخراط في العمل المحلي، ودعم مرشحين ذوي كفاءة لعضوية مجالس المحافظات.

الكلمات الدالة: مجالس المحافظات، اللامركزية، القيم الديمقراطية، المشاركة في صنع القرار.

* أ/ **حمزة محمد عقلة الموازرة:** باحث دكتوراه قسم العلوم السياسية جامعة مؤتة.

د/ المعتصم بالله أحمد الخلايلة: أستاذ مشارك قسم العلوم السياسية جامعة مؤتة.

The Role of Provincial Councils in Promoting Democratic Values in Jordan

Hamza Mohammad Al-Mawazra
PhD Researcher

Dr. Al-Mu'tasim Billah Ahmad Al-Khalayleh
Associate Professor

Department of Political Science, Mu'tah University

Abstract:

The study aimed to demonstrate the role of provincial councils in promoting democratic values in Jordan. The study addressed the importance of the role of provincial councils in promoting democratic values, identified criteria for allocating the annual budget ceiling for provincial councils, and highlighted the most prominent challenges facing provincial councils in Jordan.

The descriptive-analytical approach was used, as this approach serves as a tool for analyzing and achieving a deep understanding of the impact of provincial councils in promoting democratic values in Jordan by studying and evaluating the local reality based on field data and information. The study then demonstrated the role of provincial councils in promoting democratic values in Jordan by analyzing official documents related to decentralization, such as the annual reports of local councils and central government decisions in this regard.

The study reached a set of conclusions and recommendations. It confirmed that the experience of governorate councils in Jordan is a pioneering one in the Arab region and the Middle East, embodying an important step toward strengthening local governance and promoting democratic values. The study recommended the need to encourage political parties and civil society organizations to engage in local work and support qualified candidates for governorate council membership.

Keywords: governorate councils, decentralization, democratic values, participation in decision-making.

المُقدّمة:

تعدّ تجربة مجالس المحافظات في الأردن من التجارب الرائدة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، والتي تجسّد خطوة مهمة نحو تعزيز الحكم المحلي، وتحقيق التنمية المحلية في المناطق المحلية، وتعدّ كذلك جزءًا من الجهود الوطنية لتطوير النظام السياسي والإداري في الأردن، من خلال تطبيق قانون اللامركزية في الأردن بشكل رسمي عام (٢٠١٧)، والذي أُقرّ بهدف تمكين المجتمعات المحلية من إدارة شؤونها واتخاذ قراراتها بما يتناسب مع احتياجاتها.

كما يسعى تطبيق مجالس المحافظات إلى المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، من خلال تفعيل المجتمعات المحلية من المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية؛ مما يعزّز ذلك من الشعور بالمسؤولية والمواطنة الفاعلة. وبناء على ذلك، يمكن للمجالس المحلية تحديد أولويات التنمية بما يتناسب مع احتياجات كل منطقة، والتي تسهم في تقليص الفوارق التنموية بين المناطق الحضرية والنائية، والتركيز على المناطق الأكثر حاجة للتنمية.

في الإطار السياسي، تسهم مجالس المحافظات في تعزيز قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية، من خلال المشاركة في انتخابات محلية تتيح للمواطنين اختيار ممثليهم في المجالس المحلية، ويعزّز المشاركة الشعبية. وبما أن هذه المجالس منتخبة من المواطنين، فإنها مسؤولة بشكل مباشر عن تلبية احتياجات السكان المحلية ومحاسبتهم على أدائهم في إطار الرقابة الشعبية التي تراقب قدرة الممثل عن منطقته في تقديم الخدمات التي تتمثل في إدارة مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، مثل: التعليم، والصحة، والنقل، والتي تتناغم مع المستويات المختلفة للحكومة.

مشكلة الدّراسة:

تكمن مشكلة الدّراسة في بحث موضوع دور مجالس المحافظات في تعزيز القيم الديمقراطية في الأردن، وقد برزت إشكالية الدّراسة حول مدى نجاح هذه المجالس في تعزيز القيم الديمقراطية في الممارسات السياسية والمؤسسية على مستوى المحافظات، حيث واجهت مجالس المحافظات تحدّيات تتعلق بضعف مشاركة المواطنين، ومحدودية الصلاحيات، والتداخل في المهام بين المجالس والمؤسسات الأخرى، ونقص الوعي الديمقراطي المحلي، بالإضافة إلى ضعف تفعيل الدور الديمقراطي لهذه المجالس، على الرغم من مرور سنوات على تأسيسها.

أهميّة الدّراسة:

تبرز أهميّة الدّراسة في بيان دور مجالس المحافظات في تعزيز القيم الديمقراطية في الأردن، وذلك من خلال مجموعة من المعطيات تتمثل بالأهميّة النظرية والتطبيقية.

- **الأهميّة النظرية (العلمية):** وتتمثل الأهميّة العلمية في مساهمة هذه الدّراسة في توفير دراسة علمية حديثة قد تفيد الباحثين والمختصين في دور مجالس المحافظات في تعزيز القيم الديمقراطية في الأردن، وبيان أهميّة تجربة اللامركزية في الأردن في تعزيز قيم المشاركة المجتمعية في صنع القرار المحلي.
- **الأهميّة التطبيقية (العملية):** تبرز الدّراسة في بيان أهميّة دور مجالس المحافظات في تعزيز القيم الديمقراطية في الأردن، وبيان أهميّة التحديات التي تواجه تطبيق اللامركزية في الأردن، ومدى أثر هذه التحدّيات على فاعليّة المجالس المحلية في تمكين المجتمعات المحلية من اتخاذ قرارات أكثر فعالية، بما يحقّق التنمية المحلية، وتقييم مدى نجاح تطبيق اللامركزية في الأردن، من خلال تحليل فعالية المجالس المحلية في تعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

أهداف الدّراسة:

هدفت هذه الدّراسة إلى بيان دور مجالس المحافظات في تعزيز القيم الديمقراطية في الأردن، ومن خلال الدّراسة، تم تعرّف الأهداف التالية:

١. بيان دور مجالس المحافظات في تعزيز القيم الديمقراطية.
٢. تعرّف معايير توزيع سقف الموازنة السنوية لمجالس المحافظات.
٣. بيان التحدّيات التي تواجها مجالس المحافظات.

أسئلة الدّراسة:

من خلال الدّراسة؛ تم الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما دور مجالس المحافظات في تعزيز القيم الديمقراطية؟
٢. ما معايير توزيع سقف الموازنة السنوية لمجالس المحافظات؟
٣. ما التحدّيات التي تواجهها مجالس المحافظات؟

منهجيّة الدّراسة:

يعرّف المنهج بأنه الطريقة أو الخطّة التي يتّبعها الباحث من أجل الوصول إلى معرفة صحيحة، أو حلّ مشكلة معينة، أو دراسة ظاهرة ما. وفي هذا البحث، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث يعدّ هذا المنهج أداة لتحليل الظواهر كما هي في الواقع، من خلال

وصفّها بدقّة، ومن ثم تحليلها من أجل فهم الأسباب والعوامل المؤثرة فيها، واستخلاص النتائج. (عياش، ٢٠١٩). وتحقيق الفهم العميق لبيان دور مجالس المحافظات في تعزيز قيم الديمقراطية في الأردن، ومن خلال دراسة الواقع المحلي وتقييمه بناءً على بيانات ومعلومات ميدانية. ومن ثم، بيان دور مجالس المحافظات في تعزيز القيم الديمقراطية في الأردن، من خلال تحليل الوثائق الرسمية المتعلّقة باللامركزية، مثل: التقارير السنوية للمجالس المحلية، وقرارات الحكومة المركزية في هذا الصدد (جميل، ٢٠١٤).

مفاهيم الدّراسة:

مجالس المحافظات: هي مجالس نصّت عليها المادة (٦) من قانون اللامركزية لسنة (٢٠١٥)؛ على أن لكل محافظة مجلس يسمّى (مجلس المحافظة)، ويتكوّن من عدد من الأعضاء، ويتمتّع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري. ويناط بمجلس المحافظة مجموعة من المهام العديدة تشمل إقرار مشروعات الخطط الإستراتيجية والتنفيذية المتعلّقة بالمحافظة، والمحالة إليه من المجلس التنفيذي، والتأكد من تنفيذها، وإقرار مشروع موازنة المحافظة ضمن السقوف المحدّدة من وزارة المالية في الموازنة العامة (الداود ٢٠٢٠ :٣٣) .

إجرائيًّا: مجالس المحافظات أحد أركان الحكم المحلي واللامركزي، وتهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وتحديد الأولويات التنموية، وتملك المجالس صلاحيات تخطيطية وتنموية.

اللامركزية: هي عملية من عمليات التنظيمات الإداريّة التي تقوم على أساس ديمقراطي، وهي مناقضة تمامًا للمركزيّة، ويقصد بها عدم تركيز السلطة بمستوى إداري واحد، بل توزيعها على المستويات الإدارية المتعدّدة في المؤسّسة أو الدولة؛ أي توزيع السلطة والصلاحيات بين مستويات حكومية مختلفة، بحيث يتم منح السلطات المحلية قدرًا من الاستقلالية في اتخاذ القرارات، بحيث تسهم في تمكين المجتمعات المحلية من إدارة شؤونها بطريقة أكثر فاعلية وملاءمة لاحتياجاتها الخاصة، بعيدًا عن تركيز السلطة المركزية (شاكر،٢٠٢١ :٢٢).

إجرائيًّا: اللامركزية هي عملية يتم من خلالها نقل الصلاحيات والمسؤوليات من السلطة المركزية إلى سلطات محلية منتخبة أو معينة، ضمن إطار الدولة الموحّدة، وتشارك المواطنين المحليين في صنع القرار.

القيم الديمقراطية: هي مجموعة من المبادئ والمعتقدات والقيم التي تشكّل الأساس لطبيعة الأنظمة الديمقراطية، وتعزّز القيم الديمقراطية الحقوق الفردية والمشاركة السياسية وسيادة القانون، وتهدف إلى خلق مجتمع شامل وعادل وخاضع للمساءلة. وتكمن فكرة القيم الديمقراطية

بأن جميع المواطنين يجب أن تتاح لهم الفرصة للمشاركة بنشاط في العملية السياسية والتمتّع بالحريات الأساسية (علاء،٢٠١٩: ٢٨).

إجرائيًّا: القيم الديمقراطية هي الأسس والقيم التي تستند إليها الديمقراطية، مثل: الحرية، والمساواة، وسيادة القانون، والمشاركة السياسية لحماية كرامة الإنسان.

المشاركة في صنع القرار: هي عملية إشراك الأفراد أو المواطنين في تحديد السياسات والقرارات المحلية التي تؤثر على حياتهم اليومية. وتتمثل المشاركة في صنع القرار من خلال مشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرارات التي تهمهم على مختلف المستويات، سواء كان ذلك في الحكومة المحلية أو الوطنية. والمشاركة في تعزيز فاعلية النظام الديمقراطي وشفافيته، وتعزّز من المساءلة والعدالة الاجتماعية (حبيب، ٢٠٠٩ :٤٣).

إجرائيًّا: المشاركة في صنع القرار هي مجموعة من الإجراءات التي من خلالها يُسمح فيها للأفراد المساهمة في القرارات المتعلّقة بقضاياهم ومصالحهم، من خلال انتخاب مجالس المحافظات.

المبحث الأول– دور مجالس المحافظات في تعزيز القيم الديمقراطية:

تعدّ مجالس المحافظات والبلديات ركيزة أساسية في التحديث السياسي، وإن مجالس المحافظات هي الأقرب للمواطنين والأكثر معرفة باحتياجاتهم. كما أن لمجالس المحافظات والبلديات دورًا أساسيًّا في تحديد أوجه التنمية في مختلف المناطق، مع رقابة مركزية مالية لتحقيق مستهدفات النمو، وأهمية دورها في تحسين مستوى هذه الخدمات. وهناك دور للرقابة الشعبية من خلال مجالس المحافظات بمتابعة تنفيذ الخطط الإستراتيجية والتنفيذية المتعلّقة بالمحافظة، ومتابعة المشروعات الخدمية والاستثمارية والتنموية التي تم إقرارها، والتأكد ممّا ورد في الموازنة والخطّة السنوية (موقع خبرني، ٢٠٢٣).

وفي الإطار القانوي، تعدّ مجالس المحافظات هيئات حكومية محلية مصمّمة لتعزيز مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار على المستوى المحلي، وتهدف إلى منح المجتمعات المحلية صوتًا في الحكم، وتعزيز القيم الديمقراطية من خلال تعزيز المشاركة السياسية والشفافية والمساءلة، حيث يمثل إنشاء مجالس المحافظات خطوة مهمة في تعزيز اللامركزية، وتقريب الحكومة من الناس (الحميدات، ٢٠٢٢ :٢٢).

لقد جاء إنشاء مجالس المحافظات في الأردن كجزء من مبادرة أوسع نطاقًا لإضفاء اللامركزية على نظام الحكم وتعزيز المشاركة المحلية. وتم إنشاء هذه المجالس رسميًّا بموجب قانون اللامركزية (القانون رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٥)، والذي يهدف إلى تمكين المجتمعات المحلية وتحسين الحكم على مستوى المحافظات، حيث يتكوّن كل مجلس محلي من ممثلين منتخبين من

المحافظات، يعملون جنبًا إلى جنب مع الأعضاء المعينين للإشراف على جهود التنمية والسياسات المحلية وتوجيهها. وتتولّى هذه المجالس مجموعة من المسؤوليات، بما في ذلك (موفق،٢٢١ :٣٢):

١. تخصيص الميزانية لمشاريع التنمية المحلية.
٢. تحديد الأولويات للبنية الأساسية المحلية والخدمات الاجتماعية.
٣. التعاون مع الحكومة المركزية لضمان تلبية الاحتياجات الإقليمية.
٤. مراقبة تنفيذ سياسات الحكومة المحلية وضمان الشفافية.

ولتعزيز القيم الديمقراطية من خلال مجالس المحافظات، تساعد هذه المجالس في تعزيز المبادئ الديمقراطية من خلال المشاركة الشعبية بعد انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية لعام (٢٠٢٠)، والتي بلغت نسبتها (٢٩.٩٪)، والانتخابات المحلية لعام (٢٠٢٢) (٢٩.٦٤٪). وتشير نتائج استطلاع مركز نماء إلى أن النسبة ستبلغ (٣٩.٩٪) من الناخبين الذكور، مقارنة بـ(٣٠.٥٪) من الناخبات الإناث. وبالتالي، أصبحت هناك حاجة واضحة لبناء الاهتمام من مستوى القاعدة الشعبية، وتعزيز وتطوير آليات تحفيز الناس على المشاركة في الحياة السياسية، بل أصبحت مشاركة وتمثيل جميع المواطنين في المؤسسات الديمقراطية أمرًا ملحًّا في سياق اجتماعي واقتصادي صعب، وضروريًا لضمان ربط المشاركة والإدماج بالسياسات الملموسة(صحيفة الغد،٢٠٢٤ :٣)

إن مشاركة المرأة الأردنية في الحياة العامة وصنع السياسات ليست كبيرة بعد، وينعكس هذا في انخفاض مشاركة المرأة في السياسة ومساحات السلطة، وكذلك في المجال الاقتصادي. وفي السنوات الأخيرة، تم تقديم العديد من المبادرات لمعالجة هذه الفجوة، وما تزال المرأة ممثلة تمثيلًا ناقصًا في الحكومة. وفي عام (٢٠١٩)، مثلت النساء (١.٢٪) من المشرّعين وكبار المسؤولين والمديرين، و(١٥٪) في مجلس الوزراء و(١١٪) من السفراء. والوضع ليس أفضل على المستوى المحلي (Layla،٢٠١٩).

وترشّح للقائمة العامة، ضمن القوائم الحزبية والتحالفات الحزبية، (٦٩٧) مترشّحًا ومترشّحة، بواقع (٥٠٥) من الذكور، و(١٩٢) من الإناث، في حين بلغ عدد المترشحين في الدوائر المحلية (٩٣٧) مترشّحًا ومترشّحة، من بينهم (٧٤٧) مترشّحًا من الذكور، و(١٩٠) من الإناث. وتجاوزت نسبة التصويت في الانتخابات النيابية الحالية، نسبة انتخابات عام (٢٠٢٠)، والتي بلغت (٢٩.٩%). (قناة المملكة ،٢٠٢٤).

وقد أظهرت نتائج الانتخابات المحلية لعام (٢٠١٧) (التي تم فيها تحديد حصة للنساء) أن النساء يملن إلى أن يكنّ أكثر تمثيلًا على مستوى القاعدة الشعبية. ففي المجالس المحلية، كانت

نسبة (٣٢%) من المنتخبين من النساء، ومثلن(٤٢.٧%) من أعضاء المجالس البلدية (أعلى بكثير من حصة (٢٥%) وأعضاء المجالس الذين رشّحتهم الحكومة). وفي مجالس المحافظات، كان الوضع مختلفًا، حيث لم يكن هناك سوى (٣٦) امرأة من أصل (٢٩٩) مرشّحًا للمحافظات. ومن بين (٣٦) مرشّحة، تم انتخاب أربع فقط بشكل تنافسي، واستفادت (٣٢) منهنّ من نظام الحصص والتعيينات (خاطر والمجالي ،٢٠١٨).

كانت انتخابات المجالس البلدية واللامركزية (النتائج الأولية)، والتي تمت بتاريخ (١٥) آب عام (٢٠١٧)، وكان الناخبون المؤهلون: (٤.٣) مليون من تعداد سكاني حوالي (٨) مليون، وكانت نسبة المشاركين في الانتخابات: (٣١.٧%) (١.٣٠٢ مليون صوت)؛ حيث تعدّ هذه الانتخابات أول انتخابات محلية، والتي شملت مجالس المحافظات، والمجالس البلدية، والمجالس المحلية، ورؤساء البلديات، وأمانة عمّان التي تمثل العاصمة. بلغ عدد المرشّحين والمرشّحات الإجمالي (٦٦٢٢) فردًا للمنافسة على (٢٤٤٤) مقعدًا (تنافسوا على رئيس بلدية، وعضو مجلس محلي/ بلدي، وعضو مجلس محافظة). وقد بلغ إجمالي الناخبات في المملكة عددًا يتجاوز (٢.١٨٢) مليون ناخبة، مقابل (١.٩٢٧) مليون ناخبين من الذكور (ANNETTE, 2017).

وجاءت نتائج الانتخابات المحلية لعام (٢٠١٧)، حيث شارك (٦٩٥٠) مرشّحًا ومرشّحة للانتخابات، وعلى النحو التالي: (٦١١) رجلًا، و(٦) نساء مرشّحات لرئاسة البلديات، و(٣٧٧٢) رجلًا، و (١٠٩٤) امرأة لعضوية المجالس البلدية والمحلية، و(١١٩٥) رجلًا، و(١١٩) امرأة لعضوية مجلس المحافظة، و(١٤٠) رجلًا، و(١٣) امرأة في أمانة عمّان الكبرى (Oraib,2022:22).

الجدول (٧)

نتائج انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) وأمانة عمّان (٢٠١٧).

الجنس	رئاسة بلدية	عضو بلدية	عضو مجلس المحافظة	عضو أمانة عمّان
ذكور	٦١١	٣٧٧٢	١١٩٥	١٤٠
إناث	٦	١٠٩٤	١١٩	١٣
المجموع	٦١٧	٤٨٦٦	١٣١٤	١٥٣

المصدر: المجلس الوطني الاتحادي (٢٠١٧). انتخابات المجالس البلدية واللامركزية في المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٨، أيلول، الإمارات العربية.

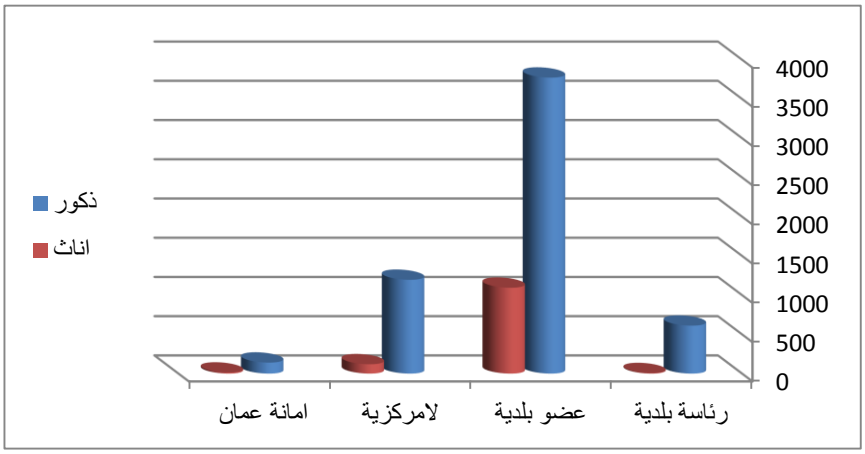

نتائج انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) وأمانة عمّان (٢٠٢)، حيث تنافس في الانتخابات (٦٦٢٢) مرشّحًا ومرشّحة على (٢٤٤٠) مقعدًا، سواء رئيس بلدية، أو مجالس بلدية، أو مجالس محافظات. فيما بلغ عدد المقترعين مليونًا و٣٠٢ ألف ناخب، ونسبة الاقتراع نحو (٣٢%).

الجدول (٨)

نتائج انتخابات المجالس البلدية ومجالس المحافظات (اللامركزية) وأمانة عمّان ٢٠٢٢

الجنس	رئاسة بلدية	عضو بلدية	عضو مجلس المحافظة	عضو أمانة عمّان
ذكور	٥١٩	٢٣٢٨	٨٦٥	٨٩
إناث	٠	٦٧٧	١٥١	١٧
المجموع	**٥١٩**	**٣٠٠٥**	**١٠١٦**	**١٠٦**

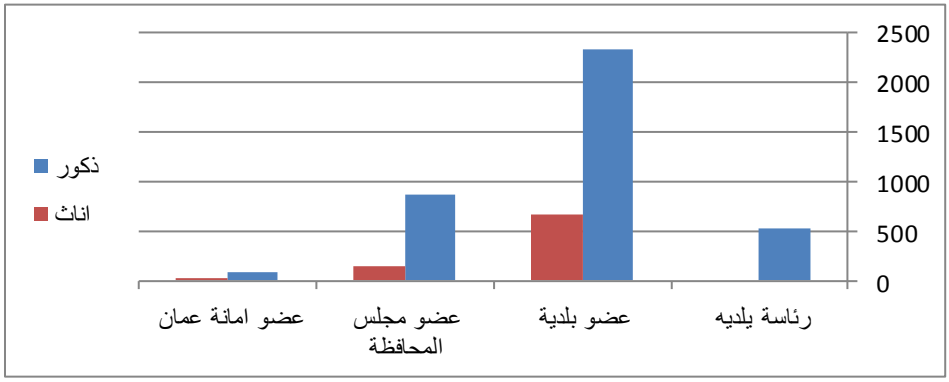

على المستوى الحزبي، ليس هناك إلا جماعة الإخوان المسلمين، فكان لجبهة العمل الإسلامي الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، مشاركة واضحة وخاصة محافظة الزرقاء ومناطق أخرى في المملكة، وتنافس في الانتخابات (٦٦٢٢) مرشّحًا ومرشّحة على (٢٤٤٠) مقعدًا، سواء رئيس بلدية، أو مجالس بلدية، أو مجالس محافظات. فيما بلغ عدد المقترعين مليونًا و٣٠٢ ألف ناخب، ونسبة الاقتراع نحو (٣٢%) عام (٢٠١٧)، حيث فاز (٧٨) من مرشحيه في الانتخابات البلدية واللامركزية من أصل (١٥٤) مرشحًّا للتحالف في مختلف مناطق المملكة، ومن بين الفائزين (١١) سيدة، حيث حقّق فوزًا برئاسة (٣) بلديات، وفي مقدّمتها بلدية الزرقاء الكبرى التي فاز بها المهندس علي أبو السكر، وفاز المرشّح عادل الجنادبة برئاسة بلدية ذيبان، وفاز المرشّح نور الدين بني نصر برئاسة بلدية كفرنجة في عجلون. كما فاز الحزب بـ(٢٧) مقعدًا في مجالس المحافظات اللامركزية، كما فاز الحزب بـ (٥) مقاعد لعضوية مجلس أمانة عمّان الكبرى من أصل (١٢) مرشّحًا قدّمهم التحالف، وبـ(٤١) مقعدًا من أصل (٨٨) ترشّحوا للمجالس البلدية والمحلية(الدعمة ،٢٠١٧).

والجدول التالي يوضّح عدد الأصوات التي حصلت عليها الحركات الحزبية الأردنية في الانتخابات البلدية ومجالس المحافظة وأمانة عمّان لعام (٢٠٢٢).

الجدول (٩)

الحزب	مجالس المحافظة	رئاسة البلدية	المجالس البلدية	أمانة عمّان	المجموع الكلي		
					ذكور	إناث	المجموع
الجبهة الإسلامي	21	29	27	7	5	9	84
المؤتمر الوطني زمزم	1	0	1	0	2	0	2
الحركة القومية	0	1	0	0	1	0	1
البعث التقدمي	1	0	1	0	2	0	2
البعث الاشتراكي	١	0	1	0	2	0	2
الديمقراطي الاجتماعي	0	0	٣	٠	١	٢	٣
الشورى	3	0	0	1	2	2	4
العدالة والإصلاح	2	0	0	0	1	1	2
الاتحاد الوطني	2	0	0	0	2	0	2
المستقبل	1	0	0	0	1	0	1
الأنصار	1	1	2	0	1	2	4
الحرية والمساواة	1	0	0	0	2	0	1
الشعلة	1	0	0	0	1	1	1
الطبيعة	1	0	0	0	0	1	1
المواطنة	1	0	0	0	0	1	1
المساواة	1	0	0	0	0	0	1
نبض الوطن	2	0	0	0	1	1	2

الحزب	مجالس المحافظة	رئاسة البلدية	المجالس البلدية	أمانة عمّان	المجموع الكلي		
					ذكور	إناث	المجموع
الميثاق الوطني	1	4	0	0	1	0	5
الحياة	0	1	1	0	5	0	2
التيار الوطني	0	0	2	0	2	1	2
الأردن بيتنا	0	0	1	0	1	1	١
النداء	0	0	1	0	0	1	1
النهج الجديد	0	0	1	0	0	0	1
الأردنية الوطنية	0	0	1	0	١	0	1
الوحدة الوطنية	1	0	1	0	١	1	2
المجموع الكلي	**42**	36	42	٨	٨٤	34	128

المصدر: مركز القدس للدّراسات (٢٠٢٢). الأحزاب السياسية والانتخابات المحلية في الأردن (٢٠٢٢).

وبشكل عام، تُولي الأحزاب السياسية أهمية أكبر في تعزيز القيم الديمقراطية من خلال الانتخابات النيابية والانتخابات البلدية. وهذه معضلة تفسّر إلى حدّ ما أسباب ضعف مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات المحلية ونتائجها المتدنية. ولا بدّ من التغلّب على هذه المعضلة وإعادة النظر فيها؛ من أجل تعزيز القيم الديمقراطية، فقد أشارت التجارب الديمقراطية الطويلة الأمد دائمًا إلى أن العديد من القادة الذين كانوا رؤساء دول أو حكومات مرّوا بمناصب رؤساء البلديات الكبرى في بلدانهم، وعندما كانوا في مناصبهم، أظهروا كفاءة عالية في إدارة الشؤون العامة وتحسين الخدمات، وشبّهوا تجربتهم بـ "تذكرة دخول" إلى مناصب السلطة السيادية (التعمري، ٢٠١٨ :٥٥).

تجسّد مجالس المحافظات قيم المشاركة السياسية وتمكن المواطنين المشاركة بشكل مباشر في العملية السياسية على المستوى المحلي، وتمكين المجتمعات المهمّشة سماع أصواتهم في الحكم المحلي، واتخاذ القرارات بشأن المشاريع والسياسات الأكثر ملاءمة لاحتياجاتها، والسماح للممثلين المحليين باتخاذ القرارات نيابة عن المجتمع والإشراف على تخصيصات الميزانية، وتحسين التواصل بين المواطنين والحكومة المركزية، وتمكين للمواطنين من التعبير عن آرائهم، أو شكواهم، أو اقتراحاتهم بشأن السياسات والخدمات العامة (وكالة الأنباء الأردنية ،٢٠٢٢).

إن ضمان تمثيل جميع شرائح المجتمع، وخاصة النساء والمجموعات المهمّشة في مجالس المحافظات يشكّل تحدّيًا مستمرًا. وعلى الرغم من منح النساء حصة في بعض المجالس، فإن المشاركة تظلّ محدودة في العديد من المجالات. ولتعزيز دور المجالس المحلية في تعزيز القيم الديمقراطية، يمكن للأردن أن يركّز على الخطوات التالية(الخوالده،٢٠٢٢):

٥

١. لابدّ من زيادة صلاحيات ومسؤوليات المجالس المحلية؛ للسماح لها باتخاذ قرارات أكثر استقلالية.
٢. ضرورة توسيع نطاق التثقيف؛ لزيادة الوعي السياسي، وتشجيع مشاركة المواطنين.
٣. تحسين تمثيل المرأة والمجموعات المهمّشة من خلال السياسات التي تعزّز دورها في الحكم المحلي.
٤. تعزيز المساءلة والشفافية من خلال إنشاء آليات واضحة لمراقبة أنشطة المجلس والإشراف عليها، فضلًا عن تشجيع المشاركة المدنية في صنع القرار.

يمكن القول أن مجالس المحافظات في الأردن تشكّل خطوة مهمة نحو اللامركزية من خلال تعزيز القيم الديمقراطية، والتي تساعد مجالس المحافظات في تمكين المجتمعات المحلية، وتوفير منصة للمواطنين للمشاركة في الحكم. ومع ذلك، لكي تحقّق هذه المجالس إمكاناتها بالكامل، لابدّ من معالجة التحديات، مثل: الصلاحيات المحدودة والعمل على توسيع نطاقها، والمشاركة السياسية المنخفضة وتعزيز آفاقها، وتحسين عملية اتخاذ القرار على مستوى المحافظات، وتعزيز التنمية الشاملة للمؤسسات الديمقراطية في الأردن.

المبحث الثاني- معايير توزيع سقف الموازنة السنوية لمجالس المحافظات:

إن عملية توزيع سقف الموازنة السنوية لمجالس المحافظات في الأردن متعدّدة الأوجه، وتأخذ في الاعتبار مجموعة متنوّعة من المعايير التي تتمثل بحجم الفقر والبطالة وعدد السكان، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والتفاوتات الجغرافية، وتوليد الإيرادات المحلية، والاحتياجات المحلية المحددة. وتهدف هذه المعايير إلى ضمان توزيع عادل ومنصف للموارد يدعم التنمية المستدامة، ويعالج التحديات المحلية، ويتماشى مع الأولويات الوطنية. ومع ذلك، فإن التحسينات المستمرة في الشفافية والتنسيق والرصد ضرورية لتعزيز فعالية عملية التوزيع هذه، وضمان استخدام الأموال بكفاءة على المستوى المحلي (مجلس محافظة العاصمة ،٢٠١٧).

لقد كانت الفكرة التي تبنّتها الحكومة الأردنية والمدفوعة برؤية الملك عبد الله الثاني، والتي عبّر عنها في خطاب له بتاريخ (٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٥)، والذي يؤكّد أن السياسات العامة ينبغي أن تتطوّر من خلال عملية "من الأسفل إلى الأعلى"، بدلًا من فرضها من الأعلى إلى الأسفل. وقد ركّزت هذه الرؤية الأولية بوضوح على المناطق (التي سيتم إنشاؤها)؛ (مناطق تنمية تتكوّن كل منها من عدد من المحافظات)، وهو المفهوم الذي تمّت مراجعته في ما بعد في ضوء خطاب ألقاه جلالة الملك في تشرين الثاني (٢٠١٠)، والذي وعد فيه البرلمان بمشروع قانون بشأن اللامركزية (التل، ٢٠١٤ :٢).

ويبدأ تطبيق اللامركزية المالية في الأردن بتحديد سقف الموازنة السنوية للمحافظات، حيث يقسم إجمالي سقف موازنة المحافظات إلى قسمين؛ القسم الأول يصوغ (٣٠%) من إجمالي السقف ليتم توزيعه بالتساوي على جميع المحافظات، والقسم الثاني يصوغ (٧٠%) من إجمالي سقف موازنة المحافظات ليتم توزيعه بالتساوي على جميع المحافظات بناء على مجموعة من المعايير. ولكل معيار من المعايير المستخدمة مؤشرات، وعلى أساسها يتم توزيع موازنة مجالس المحافظات (دائرة الموازنة العامة ،٢٠٢٢)..

المعايير التي تستند إليها الحكومة المركزية لتوزيع سقف الموازنة السنوية لمجالس المحافظات في الأردن.

الجدول (٣)

المعايير	وزن المعايير
حجم السكان في المحافظة	%٣٥
معدل الفقر	%٢٥
معدل البطالة	%٢٥
حجم المحافظة	%٥
عدد المنشآت الاقتصادية	%١٠
إجمالي	**%١٠٠**

المصدر: دائرة الموازنة العامة (٢٠٢٢). دليل إجراءات إعداد موازنات المحافظات أحكام خاصة بتحديد السقف الرأسمالي المخصص للمحافظات، ١، تموز، الأردن.

إن توزيع سقف الميزانية السنوية لمجالس المحافظات في الأردن عملية معقّدة تأخذ في الاعتبار معايير مختلفة؛ لضمان تخصيص الأموال بشكل عادل وفعّال، وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية مع تعزيز التنمية المتوازنة في جميع أنحاء البلاد. ويتم تحديد معايير توزيع سقف الميزانية السنوية على مجالس المحافظات وفقًا لأولويات التنمية الوطنية، والفوارق المحلية للمحافظات، والاحتياجات المحلية المحدّدة. وعلى الرغم من أن المبادئ التوجيهية التفصيلية قد تتطوّر بمرور الوقت، فإن المعايير الرئيسة التالية هي التي يتم أخذها في الاعتبار كما يلي:

أولاً– حجم السكان وكثافتهم: إن المعيار الأساس في عملية توزيع الميزانية هو حجم السكان وكثافتهم في كل محافظة. وتتطلّب التجمّعات السكانية الأكبر عمومًا المزيد من الموارد لتلبية احتياجاتها من الخدمات، مثل: التعليم، والرعاية الصحية، والبنية الأساسية، والخدمات الاجتماعية. ويضمن هذا حصول المحافظات ذات الكثافة السكانية الأعلى على أموال أكبر بشكل متناسب. وقد يؤخذ توزيع السكان أيضًا في الاعتبار لمعالجة التحديات الفريدة التي تواجه المناطق القروية والريفية، وقد تحصل المحافظات الريفية على موارد إضافية للتعويض عن انخفاض النشاط الاقتصادي أو العجز في البنية التحتية (الملكاوي، ٢٠٢١).

0

إن المحافظات الأكبر والأكثر كثافة سكانية، مثل: عمّان، وإربد، والزرقاء، عادةً ما تحتاج إيرادات أعلى بسبب تركيز النشاط الاقتصادي، وارتفاع الطلب على الخدمات، والمزيد من الشركات. وتواجه هذه المحافظات أيضًا متطلّبات أعلى في ما يتعلّق بالبنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات العامة؛ الأمر الذي يتطلّب تحديد أولويات التنمية الوطنية، مثل: التنمية الاقتصادية المستدامة، والحدّ من الفقر، وخلق فرص العمل. وقد يتضمّن ذلك توجيه الأموال إلى مشاريع تدعم تنفيذ إستراتيجيات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقًا. والجدول أدناه يبرز معيار عدد السكان كل محافظة، ويبيّن عدد سكان محافظات المملكة لعام (٢٠٢٤).

دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني(٢٠٢٤)، عدد سكان المملكة المقدر حسب المحافظة في نهاية عام (٢٠٢٤)، الأردن.

الجدول (٤) توزيع السكان في المحافظات الأردنية.

الرقم	المحافظة	عدد السكان
١	البلقاء	603,700
٢	الطفيلة	118,200
٣	جرش	291,000
٤	المفرق	675,200
٥	إربد	2,173,200
٦	الكرك	388,700
٧	عجلون	216,200
٨	الزرقاء	1,675,700
٩	معان	194,500
١٠	العقبة	245,200
١١	مادبا	232,300
١٢	العاصمة	4,920,100
المجموع		**11,734,000**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني (٢٠٢٤)، عدد سكان المملكة المقدّر حسب المحافظة في نهاية عام (٢٠٢٤)، الأردن.

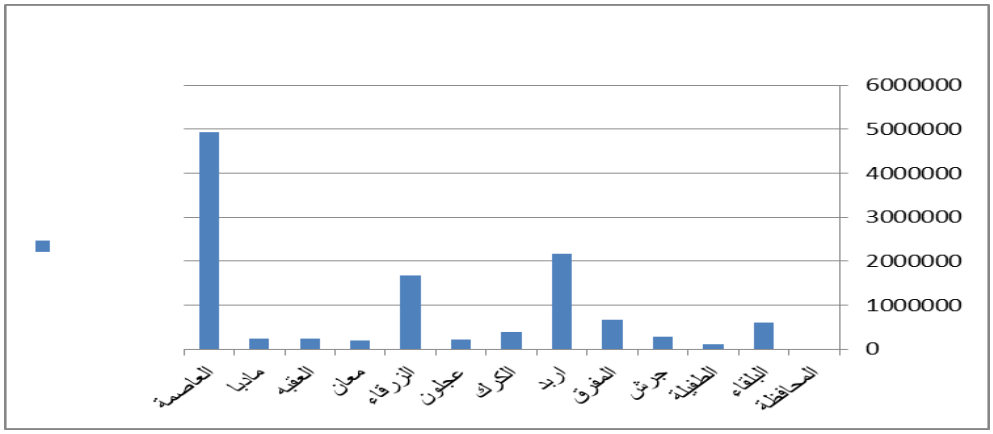

يرى الباحث، ومن خلال التوزيع البياني أعلاه، أن العاصمة عمّان، وإربد، والزرقاء هي المدن الأكثر كثافة سكانية، وكثيرًا ما تتطلّب الكثافة السكانية العالية والأهمية الاقتصادية لهذه المدن لتحقيق التوازن الدقيق بين الموارد لضمان التنمية العادلة وتقديم الخدمات الفعّالة؛ حيث تفرض الكثافة السكانية العالية ضغوطًا كبيرة على البنية الأساسية المحلية، مثل: الطرق، وأنظمة النقل العام، والمرافق: (المياه والكهرباء)، وإدارة النفايات، والإسكان. ونتيجة لهذا، تحتاج هذه المحافظات إلى تمويل كبير لمعالجة التوسّع الحضري، والاكتظاظ، والحاجة إلى بنية أساسية جديدة.

يمكن القول أن الحجم الهائل للسكان في عمّان وإربد والزرقاء يؤدّي غالبًا إلى اكتظاظ المدارس والمستشفيات والأماكن العامة. وهذا يتطلب زيادة الإنفاق العام من أجل توسيع وتطوير الخدمات العامة. بالإضافة إلى ذلك، تواجه السلطات المحلية تحدّيات في إدارة الفقر الحضري، والبطالة، ودمج السكان المحرومين في الاقتصاد الرسمي، ويمكن أن تؤدّي الكثافة السكانية العالية إلى تفاقم التحديات البيئية، مثل: التلوث، وندرة المياه، وإدارة النفايات، حيث تتطلّب هذه المناطق استثمارات مخصّصة في التخطيط الحضري المستدام، والمساحات الخضراء، والتقنيات الموفّرة للموارد.

ثانيًا. معدلات الفقر والبطالة: عادة ما تحصل المحافظات التي تعاني من معدلات أعلى من الفقر والبطالة على أجزاء أكبر من الميزانية؛ للمساعدة في معالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وغالبًا ما يتم توجيه هذه الأموال نحو برامج الرعاية الاجتماعية، ومبادرات خلق فرص العمل، وتدابير التخفيف من حدّة الفقر؛ لذلك، فإن الوضع الاقتصادي لكل محافظة يستند إلى عوامل، مثل: مستويات الدخل، والإنتاجية الاقتصادية، والنشاط الصناعي، وقد تؤثر على التخصيص. وقد تحصل المناطق الأقل تطوّرًا اقتصاديًا على المزيد من التمويل لتحفيز النمو

0

والحدّ من التفاوت الاقتصادي. وتعدّ مؤشرات الفقر والبطالة مقياسًا لفهم التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها السكان، على اعتبار أن هذه المؤشّرات تساعد صنّاع القرار في تحديد درجات التفاوت لتحسين ظروف العمل ومعالجة الفقر. وإن الرصد المنتظم لهذه المؤشّرات يسمح للحكومات والمنظّمات الدولية بتقييم فعالية السياسات، وتحديد الفئات الضعيفة، وتخصيص الموارد، حيث تشتدّ الحاجة إليها.(الخوالدة، ٢٠٢٤ :٤).

وتسهم مؤشّرات الفقر والبطالة في فهم التحديات الاجتماعية والاقتصادية لمجالس المحافظات، من خلال بيان عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خطّ الفقر، والكشف عن الفجوات الاقتصادية بين الفئات المختلفة، وتحديد مدى التفاوت في الدخل والخدمات الأساسية، مثل: الصحة والتعليم، والعمل على رسم السياسات اللازمة لتقليص هذه الفجوات، بالإضافة إلى ذلك، تسهم هذه المؤشّرات في تقييم فعالية السياسات الاقتصادية المتعلّقة بالتوظيف، وتحديد قطاعات الاقتصاد التي تعاني من نقص في الوظائف، أو التي تعاني من عجز في المهارات المطلوبة. وتساعد هذه المؤشّرات على تقييم تأثير البطالة على الأفراد والمجتمع، وقد تكون المؤشّرات أداة لقياس فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة، مثل: برامج التحفيز الاقتصادي، والتعليم والتدريب المهني، أو برامج الدعم الاجتماعي، وتوفير فرص العمل، وتقليل الفقر. والجدول أدناه يبيّن نسبة الفقر لكل المحافظات في الأردن كأحد المعايير الذي تستند إليها الحكومة المركزية لتوزيع سقف الموازنة السنوية لمجالس المحافظات (طارق، ٢٠٢٥ :٢). والجدول رقم (٥) نسبة البطالة في محافظات المملكة الأردنية الهاشمية.

الجدول (٥) نسبة البطالة في محافظان المملكة الأردنية الهاشمية

الرقم	المحافظة	نسبة البطالة
١	البلقاء	٢٦.١
٢	الطفيلة	٢٦.٧
٣	جرش	٢٥.٣
٤	المفرق	٢٥.٢
٥	إربد	٢٥.١
٦	الكرك	١٨.٦
٧	عجلون	٢٢.٣
٨	الزرقاء	٢٢.٠
٩	معان	٢٤.٣
١٠	العقبة	١٦.٣
١١	مادبا	٢٥.٦

صحيفة السوسنة (٢٠٢٢). ترتيب محافظات الأردن من حيث معدّلات البطالة، ١٣، كانون الأول، الأردن.

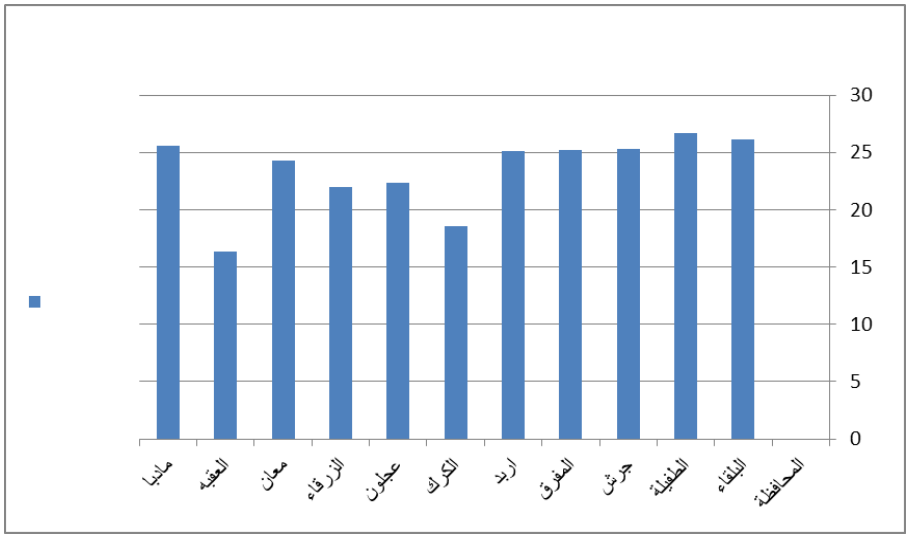

يرى الباحث من خلال التوزيع البياني أعلاه، أن كل من البلقاء والطفيلة ومادبا وإربد، كانت من أعلى النسب بمتوسط (٢٦%)، أما المفرق وجرش ومعان، فجاءت في المرتبة الثانية من حيث نسبة البطالة بمتوسط (٢٤.٥ %)، أما المرتبة الثالثة، فكانت عجلون والزرقاء بنسبة (٢٢%). وأخيرًا، أقلّ نسبة بطالة كانت الكرك والعقبة بمتوسط (١٧%).

ثالثًا– المؤشرات الاقتصادية: غالبًا ما يتم أخذ مؤشّرات الاقتصادية، وهو قدرة المحافظات على توليد الإيرادات، حيث يتمتّع بعض المحافظات بنشاط اقتصادي أكبر، مثل: السياحة، أو الصناعة، أو التجارة؛ مما يسمح لها بتوليد إيرادات محلية. وقد تحصل هذه المحافظات على تمويل أقلّ من الحكومة المركزية؛ لأنها قادرة على تمويل بعض احتياجاتها محليًّا. وفي المقابل، قد يتم تخصيص المزيد من التمويل للمحافظات التي تتمتّع بموارد اقتصادية أقل لتلبية احتياجاتها. وباعتبار مجالس المحافظات الممثل لأهل المحافظة، فهم أصحاب القرار التنموي والخدماتي لمحافظتهم، وهي التي تتضمّن عملية توزيع الميزانية وتخصيص الأموال، بحيث تتوافق مع أولويات التنمية الوطنية، مثل: التنمية الاقتصادية المستدامة، والحدّ من الفقر، والتشغيل. وتلعب القدرات الاقتصادية– كمؤشر على ميزانية مجالس المحافظات– دورًا حاسمًا في تحديد كيفية تخصيص الموارد من خلال المحافظات المختلفة. وتعكس هذه القدرات القوة المالية وإمكانات المحافظة لتمويل مشاريع التنمية الخاصة بها، ودعم الخدمات المحلية، وتلبية احتياجات سكانها دون الاعتماد بشكل مفرط على التحويلات الحكومية المركزية. ويمكن فهم القدرات الاقتصادية من خلال عوامل ومؤشّرات رئيسة مختلفة تؤثر بشكل مباشر على القرارات المتعلّقة بالميزانية لكل محافظة (المعايطة، ٢٠٢٤ :٣).

0

إن وجود الصناعات والشركات الاقتصادية من أبرز المؤشرات التي تعزّز القدرات الاقتصادية، وتسهم في تمويل المشاريع، وجذب الاستثمارات الخاصة والعامة، سواء كانت محلية أو أجنبية، وهذا يسمح لها بمزيد من السيطرة على ميزانيتها، ويقلّل من اعتمادها على التحويلات الحكومية المركزية. كما ترتبط القدرات الاقتصادية المحلية بالإنتاج الزراعي أو استغلال الموارد الطبيعية، مثل: التعدين، أو النفط، أو موارد المياه، وتسهم هذه الأنشطة بشكل مباشر في الاقتصاد المحلي، وقد يتم إعادة استثمار العائدات من استخراج الموارد أو الزراعة في تنمية المحافظة (موقع مجلس محافظة العاصمة، ٢٠١٧).

لذلك؛ يمكن لمستوى توليد الإيرادات المحلية، مثل الضرائب والرسوم التي تجمعها السلطات المحلية، أن يؤثر أيضًا على توزيع الميزانية، وقد تحتاج المحافظات التي تولد إيرادات محلية أقل إلى مخصّصات أعلى من الحكومة المركزية، وتحسين ظروف التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، والصرف الصحي، ومساعدة المناطق التي تعاني من نقص أكبر في هذه المجالات؛ للحصول على دعم مالي إضافي (صحيفة الدستور، ٢٠١٩).

بمجرد تحديد الميزانية السنوية لكل محافظة، تبدأ عملية إعداد الخطة السنوية، حيث يتضمّن تخطيط الميزانية تحديد الاحتياجات والأولويات المحلية من خلال عملية تشاورية موسّعة مع المجتمع المحلي، تجريها المجالس المحلية بحضور ممثلي المجالس المحلية. ثم تقوم اللجان التنفيذية بإعداد الميزانية السنوية، وتقديمها ومناقشتها مع المجالس المحلية للموافقة عليها، وبمجرد الموافقة عليها، يتم التنفيذ من خلال المديريات المحلية للوزارات المعنية مصحوبة بالمتابعة والتتبع من أعضاء المجالس المحلية (المعايطة، ٢٠٢٤ :٢).

وقد بلغت الموازنة المخصصة للمحافظات للسنة المالية (٢٠١٨) مبلغ (٢٢٩) مليون دينار، وتجاوز هذا السقف (٣٠٣) مليون دينار للسنة المالية (٢٠١٩)، وهي التجربة العملية الأولى للمحافظات في تطبيق قانون اللامركزية، ابتداء من إعداد الموازنة والخطة لعام (٢٠١٧)، وانتهاء بالربع الأخير من عام (٢٠١٨) (وزارة المالية دائرة الموازنة العامة، ٢٠١٧).

الجدول (٦) الموازنة الرأسمالية لمجالس المحافظات للسنوات (٢٠٢٣ – ٢٠٢٥)

المحافظة	مقدر ٢٠٢٣	مقدر ٢٠٢٤	مقدر ٢٠٢٥
إربد	١٢١٧٤٠٠٠	١٤٢٥٥٠٠٠	١٦٢٩٥٠٠٠
المفرق	١٠٥٣٨٠٠٠	١١٦٢٧٠٠٠	١١٦٢٧٠٠٠
جرش	٨٦٠١٠٠٠	٧٦٩٠٠٠٠	٧١١٥٠٠٠
عجلون	٨٦٨٧٠٠٠	١٢١٣٦٠٠٠	١٢٦٩٤٠٠٠
العاصمة	١٧٨٨٢٠٠٠	٢٠٢٧٠٠٠٠	١٨٨٧٠٠٠٠
البلقاء	٩٤٥٧٠٠٠	١٠٦٥٠٠٠٠	١١٨٥٠٠٠٠
الزرقاء	١٠٩١١٠٠٠	١٦٣٧١٥٠٠	١٧٤٢٤٠٠٠

المحافظة	مقدر ٢٠٢٣	مقدر ٢٠٢٤	مقدر ٢٠٢٥
مادبا	٧٩٤٢٠٠٠	٨٢٣٤٠٠٠	٨٦٤٤٠٠٠
الكرك	٧٨٠٢٠٠٠	٧٤٨٥٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠
الطفيلة	٧٩٥٠٠٠٠	١٠٢٣٠٠٠٠	٩٧٠٠٠٠٠
العقبة	٨٥٠٤٠٠٠	٨٩٧٣٠٠٠	١٠٤٢٠٠٠٠
معان	١٠٥٥٢٠٠٠	١٢٠٧٨٥٠٠	١٣٨٨١٠٠٠

المصدر: مجلس النواب الأردني (٢٠٢٥)، إجمالي موازنات المحافظات موزّعة حسب السقوف المحددة للسنة المالية (٢٠٢٥)، https://www.representatives.jo

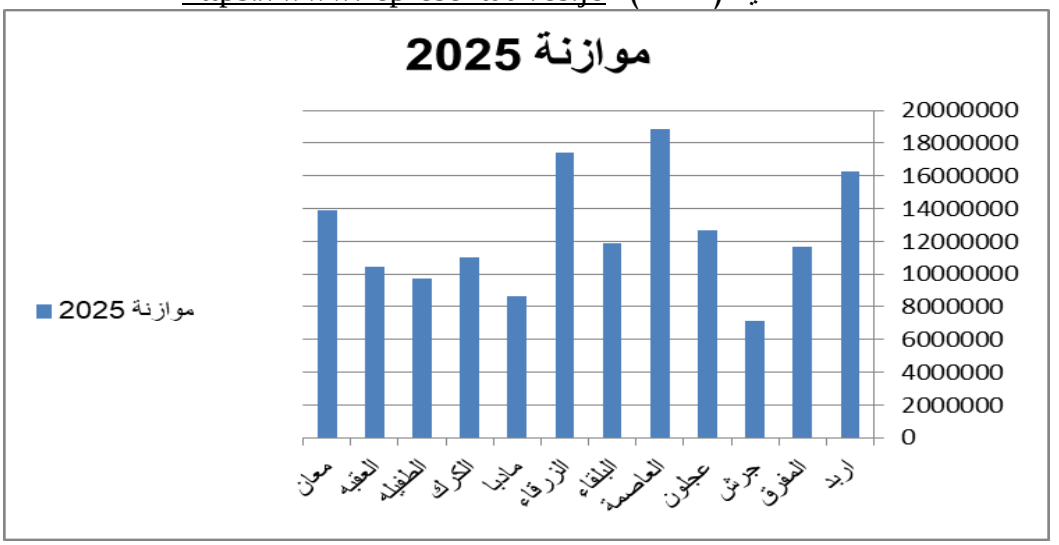

المبحث الثالث– التحدّيات التي تواجهها مجالس المحافظات:

في ما يخصّ التحديات والقضايا الرئيسة التي تواجه الحكومات المحلية في تنفيذ تجربة مجالس المحافظات في الأردن، فقد تم رصد وتحديد التحدّيات التي تؤثر على أدائها، حيث واجهت المجالس المحلية العديد من التحديات أثناء التعامل مع تفويضها خلال عامي (٢٠١٧ و٢٠١٨). وقد تم تجميعها وفقًا لطبيعتها في ست مجموعات من التحدّيات:

١.ضعف التنسيق. ٢.التحديات التشريعية والتنظيمية.

٣. تحديات تخطيط الميزانية. ٤.تحديات تنفيذ الميزانية.

٥.التحديات الإدارية. ٦.ضعف بعض القدرات المطلوبة.

ويمكن توضيح التحديات والقضايا الرئيسة التي تواجه الحكومات المحلية في تنفيذ تجربة مجالس المحافظات في الأردن كما يلي:

أولاً- ضعف التنسيق: كان ضعف نقل السلطة والتنسيق بين المركز والمحليات أحد التحديات الرئيسة. كما أن الهيكل المتعدّد الطبقات للهيئات المحلية؛ المجالس المحلية، والمجالس البلدية، ومجالس المحافظات، والمجالس التنفيذية، مُربك، وأن الوضع غير الواضح ومستوى السلطة لأعضاء المجالس المحلية مُبهم، ويؤثر سلبًا على سلاسة العملية. تواجه بعض مجالس المحافظات، وخاصة تلك الواقعة في المناطق المهمّشة أو الأقل نموًّا، تواجه الإهمال وعدم الاهتمام من جانب الحكومة المركزية والسلطات المحلية. وهذا يخلق حلقة مفرغة من التراجع في تقديم الخدمات؛ لذلك، فإن ضعف التنسيق بين الوزارات والدوائر الحكومة يمكن أن يعيق هذا التعاون في تنفيذ المشاريع والبرامج التي تتطلّب جهودًا مشتركة. وأحيانًا قد يكون لمجالس المحافظات أولويات مختلفة عن مؤسسات الحكومة المركزية؛ مما يؤدّي إلى صراعات تؤخّر أو تعيق تنفيذ المبادرات الرئيسة. كذلك قد تؤدّي الإجراءات القانونية التي تتعلّق بصلاحيات ومسؤوليات مجالس المحافظات إلى تحديات في ضمان الامتثال القانوني والحكم العادل، بحيث يمكن أن تكون العمليات الإدارية مرهقة وتنطوي على لوائح معقّدة تجعل من الصعب على المجالس إدارة مسؤولياتها بكفاءة، وخاصة عند التعامل مع المشتريات، أو تقديم الخدمات العامة (موقع وزارة المالية الأردنية (٢٠١٧).

ثانيًا- التحديات التشريعية والتنظيمية: أما التحديات التشريعية والتنظيمية، فهناك بعض الأنظمة القانونية لا تدعم قانون اللامركزية، بل تتسبّب في تأخيرات وارتباك كثير من الإجراءات بسبب طبيعتها المترابطة، على سبيل المثال: لوائح البلدية والعطاءات وغيرها. أما تحدّيات التخطيط والتنفيذ ومراقبة الميزانية السنوية، فهناك ضعف وتباين في قدرات اللجان التنفيذية والمجالس المحلية على التخطيط الجيد، حيث تواجه العديد من المجالس صعوبات عندما تتداخل سلطاتها مع سلطات الهيئات الحكومية الأخرى أو الوزارات. وقد يؤدّي هذا إلى صراعات وانعدام الكفاءة، وقد يكون للسلطات المختلفة مصالح وأولويات متنافسة؛ مما يؤدّي إلى إبطاء عمليات الحكم. وعلى الرغم من جهود اللامركزية، فما تزال مجالس المحافظات تتمتّع باستقلالية محدودة في اتخاذ القرارات المهمة بشأن التنمية المحلية والتخطيط والميزانية. ويظلّ جزء كبير من سلطة اتخاذ القرار مركزيًّا في أيدي الحكومة المركزية أو وزارات محدّدة. وقد تواجه مجالس المحافظات تحدّيات في تطبيق اللوائح بشكل متّسق بسبب الاختلافات في الظروف المحلية. وقد لا يكون الإطار التنظيمي للحكومة المركزية ملائمًا بشكل جيد للاحتياجات أو الحقائق المحدّدة لكل محافظة؛ مما يؤدّي إلى فجوات في الحكم الفعّال (العطيات ، ٢٠٢٣ :٤)

ثالثًا– القيود المالية: إن تحدّيات تنفيذ ميزانية مجالس المحافظات، والتي تبرز من خلال القيود المالية، وعدم الكفاءة الإدارية، وبعض الإجراءات القانونية والتنظيمية، ومشاكل تتعلّق بإشكالية التنسيق مع الأطراف الأخرى، حيث تشكّل هذه التحدّيات تأخير الإنجازات وتباطؤًا في تنفيذ كثير من القرارات، هذا الأمر قد يفقد العديد من مجالس المحافظات القدرة على إجراء الميزانية والتنبّؤ المالي بالسرعة الممكنة. ويمكن أن يؤدّي هذا إلى تأخير تنفيذ المشاريع ذات الأولوية؛ وبالتالي، التأثير على تقدم الخدمات وتراجع في تعزيز عناصر التنمية المحلية (وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في الأردن ،٢٠١٩). كما يعاني العديد من مجالس المحافظات في الأردن من ضعف أنظمة الإدارة المالية الداخلية وإعداد الموازنة والرقابة عليها؛ بسبب افتقار المجالس إلى المتخصّصين الماليين المؤهّلين الذين يمكنهم إدارة عملية إعداد الميزانية بشكل صحيح، والتي تساعد في تتّبع النفقات وضمان استخدام الأموال بشكل فعّال. وقد لوحظت فروق في تقدير التكاليف لنفس المشاريع، وكذلك التعامل مع إعادة تخصيص الميزانية، في حين ظهرت مجموعة من القضايا في ما يتعلّق بمتابعة ومراقبة التنفيذ، بما في ذلك ضعف فهم سلطة الاستجواب والوسائل المتاحة والمؤهّلة للمتابعة، كما لوحظ أيضًا غياب برنامج للمتابعة؛ حيث تم اتخاذ إجراءات المتابعة وفقًا لقرارات فورية وليس خطة متابعة. ولوحظ كذلك اعتبار المساواة بين الجنسين نقطة ضعف بسبب تركيزه على أعضاء مجلس الإدارة والمجلس المحلي من الإناث فقط، واقتصاره على التدريب على إعداد الميزانية الحسّاسة للنوع الاجتماعي فقط (الشديفات، ٢٠١٧ :٥٦).

رابعًا– التحديات الإدارية: أما التحدّيات الإدارية، فما تزال عمل مجالس المحافظات في مراحلها المبكّرة، ولا يتم تحديد المسؤوليات بين الحكومات المركزية والمحلية بوضوح دائمًا، وهذا يؤدّي إلى ارتباك بشأن الأدوار والمساءلة. بالإضافة الى ذلك، تواجه مجالس المحافظات قيودًا مالية؛ مما يحدّ من قدرتها على تنفيذ مشاريع التنمية أو معالجة الاحتياجات المحلية، وهي تعتمد بشكل كبير على الحكومة المركزية للتمويل؛ مما قد يؤدّي إلى تأخيرات أو قضايا تحديد الأولويات (الصغير، ٢٠١٧ :٥٧).

وهناك نقص كبير في الموظفين الإداريين المؤهّلين في بعض المحافظات؛ مما يؤثر على قدرة المجالس على تنفيذ مهامها بفعالية. في كثير من الحالات، قد يفتقر أعضاء الموظفين إلى التدريب أو الخبرة اللازمة للتعامل مع الوزارات، خاصة أن عمل مجالس المحافظات يحتاج الى عمل دراسات وإعداد موازنات بشأن تسريع الإجراءات والتخلّص من البيوقراطية الإدارية. وقد تخضع المجالس المحلية أحيانًا لضغوط سياسية من مستويات أعلى

من الحكومة؛ مما قد يقوّض استقلاليتها، ويمكن أن يؤدّي التدخّل إلى اتخاذ قرارات متحيّزة، حيث قد يتم تجاهل احتياجات المجتمعات المحلية لصالح المكاسب السياسية (الهزايمة، ٢٠١٧: ٥٤).

وعلى صعيد التحديات الإدارية، فقد كان ضعف نقل السلطة من المركز إلى المحليات، فضلًا عن ضعف التنسيق بين المركز والمحليات؛ سببًا في تأخير التنفيذ. وعلى صعيد آخر، لوحظ غياب بعض المحفّزات الإدارية لتمكين لجان البلديات من أداء مهامها، مثل: تخصيص مكان مستقل، وتقييد الميزانية المخصصة لدعم عمل لجان البلديات وقواعد السداد، باعتبارها تحدّيات معوّقة. وفي ما يتعلّق بالقدرات، كان التباين في الكفاءات والمهارات تحديًا واضحًا يؤثر على أداء لجان البلديات ومخرجاتها.

قيود المشاركة السياسية والحزبية: قد تسهم القيود القانونية والإدارية والمالية والاجتماعية، بالتأثير على المشاركة السياسية في هذه المجالس، كذلك تواجه الأحزاب والحركات السياسية في الأردن بعض القيود التي تؤثر على المشاركة الكاملة في الانتخابات والمجالس المحلية. على الرغم من أن قانون الأحزاب السياسية لعام (٢٠٢٢) قد قدّم تسهيلات في المشاركة الحزبية، فإن حالة ضعف الوعي السياسي لدى المواطنين قد شكّل تراجعًا في المشاركة السياسية بين الشباب، والافتقار إلى المنصّات التي تلبّي مصالحهم واهتماماتهم، بالإضافة إلى تأثير الولاءات القبلية على سلوك الناخبين ونجاح المرشحين في الانتخابات المحلية، وأحيانًا تطغى على الإيديولوجية السياسية (العبادي، ٢٠٢٢ :٤).

يرى الباحث أن تجربة الأردن في مجالس المحافظات حتى الآن ما تزال شابة، وقد واجهت تحدّيات هائلة في كل من العامين المدروسين؛ ففي السنة المالية (٢٠١٧)، تم إعداد الخطط ولم تتح الفرصة للمجالس البلدية المنتخبة للمشاركة بشكل صحيح في اختيار المشاريع، وفي فهم ومناقشة الخطة السنوية قبل الموافقة عليها. وفي السنة المالية (٢٠١٨)، عانت الأمة بأكملها وكذلك الحكومة من تحدّيات مالية غير عادية وعجز في الميزانية، وموقف صعب من حيث الرفاهة الاقتصادية؛ بسبب شروط القروض الخارجية والإصلاحات الإلزامية التي طلبها البنك الدولي للموافقة على إعادة جدولة قرض الدولة وإصدار قرض جديد؛ مما ترجم إلى قانون ضريبي جديد وزيادة في تكلفة الطاقة. وقد واجه كلاهما رفضًا عامًّا ومظاهرات أثرت على الرفاهة الطبيعية للاقتصاد. وقد تسبّبت كل هذه العوامل في عجز الموازنة العامة، والذي انعكس في بطء إطلاق النقد للمشاريع الملتزم بها على المستويات المحلية، والتأخير في الموافقة على مشاريع أخرى؛ مما أسهم في انخفاض التقدّم في إجمالي نفقات الموازنة إلى حوالي (٤٠-٤٥٪)، كتقدير أولي من وحدة اللامركزية في وزارة المالية في أوائل عام (٢٠١٩). ومن المتوقّع

الإعلان عن التقدّم الدقيق النهائي بعد إصدار الميزانيات المدقّقة في أواخر مارس، أو أوائل إبريل.

ويرى الباحث انه من الضروري سدّ فجوات التحدّيات التي تواجه عمل مجالس المحافظات اللامركزية؛ لتأطير العمل بشكل مؤسسي وفقًا للأنظمة والقوانين.

ويذكر الباحث هذه الخطوات التي قد تسهم في ذلك:

١. من الضروري العمل على توضيح الرؤية النهائية المستهدفة في ما يتعلّق بمستوى اللامركزية وشكلها، ويجب تقسيم هذه الرؤية إلى مراحل مشروطة وتوصيلها إلى الجمهور.
٢. إجراء مراجعة مستقلّة للهيكل والإطار التشريعي الحالي، بما في ذلك جميع اللوائح التي تؤثر على تجربة اللامركزية؛ وذلك للوصول إلى خيارات مختلفة للتعديلات الموصي بها، ويجب أن تكون المراجعة مرتكزة على تمرين معياري منظّم جيدًا، وعلى أفضل الممارسات.
٣. هناك حاجة إلى القيام بعمل مكثّف في مجال تتبّع التقدّم وقياس التأثير. ومن المستحسن أن يكون هذا العمل موجّهًا نحو النتائج بناءً على مجموعة من المؤشرات، وفي شكل نظام معلومات إدارة التنمية الآلي بمستويات مختلفة من تفويض إمكانية الوصول.
٤. في ما يتعلّق بمستوى سلطة المجالس البلدية، فإنه ينبغي منح أعضاء المجالس البلدية سلطة استجواب أساسية تسترشد بإرشادات واضحة وعملية مؤهّلة.
٥. هناك حاجة إلى وضع أسس قاعدة بيانات تنمية آلية وموارد ومكتبة على المستوى المحلي، وإجراء دراسة تحليلية للتكاليف في ما يتعلّق بالموارد الأساسية اللازمة لدعم وظائف المجالس البلدية والمجالس البلدية.
٦. في ما يتعلق بالتنسيق بين المحافظات والمركز والعكس صحيح؛ يقترح إنشاء هيئة أصغر تمثل الحكومة دون الوطنية على مستوى المحافظة، حيث يتم تمثيل كل محافظة بالمحافظ، ورئيس المجلس البلدي؛ للاجتماع ربع السنوي مع اللجنة الوزارية لتبادل القضايا الرئيسة التي تتطلّب دعمًا رفيع المستوى.
٧. التأكيد على أهمية مواصلة وتوسيع نطاق بناء القدرات والتوعية على أساس تقييم برامج التوعية، وبناء القدرات التي تم تنفيذها سابقًا، وعلى احتياجات، بناء القدرات التي تم تحديدها طوال مسار تطوير هذه الورقة السياسية.

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

أولاً- الخاتمة:

شكَّلت خاتمة الدّراسة حصيلة النتائج التي تمثل الإجابة عن أسئلة الدّراسة، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات، وقد تناولت الدّراسة دور مجالس المحافظات في تعزيز القيم الديمقراطية في الأردن، وقد أكّدت الدّراسة أن تجربة مجالس المحافظات في الأردن من التجارب الرائدة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، والتي جسّدت خطوة مهمة نحو تعزيز الحكم المحلي، وتعزيز القيم الديمقراطية، كما بيّنت الدّراسة مدى تطبيق مجالس المحافظات للقيم الديمقراطية من خلال المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، ومن خلال تفعيل المجتمعات المحلية من المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية.

وأبرزت الدّراسة مساهمة مجالس المحافظات في تعزيز قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية، من خلال المشاركة في انتخابات محلية تتيح للمواطنين اختيار ممثليهم في المجالس المحلية، ويعزّز المشاركة الشعبية. وبما أن هذه المجالس منتخبة من المواطنين، فإن هذه المجالس مسؤولة بشكل مباشر عن تلبية احتياجات السكان المحلية، ومحاسبتهم على أدائهم في إطار الرقابة الشعبية التي تراقب قدرة الممثل عن منطقته في تقديم الخدمات التي تتمثل في إدارة مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، مثل: التعليم، والصحة، والنقل، والتي تتناغم مع المستويات المختلفة للحكومة.

ثانيًا- النتائج:

١. أكّدت الدّراسة أن تجربة مجالس المحافظات في الأردن من التجارب الرائدة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، والتي جسّدت خطوة مهمة نحو تعزيز الحكم المحلي، وتعزيز القيم الديمقراطية.
٢. بيّنت الدّراسة مدى تطبيق مجالس المحافظات للقيم الديمقراطية من خلال المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، ومن خلال تفعيل المجتمعات المحلية من المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية.
٣. أبرزت الدّراسة مساهمة مجالس المحافظات في تعزيز قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية، من خلال المشاركة في انتخابات محلية تتيح للمواطنين اختيار ممثليهم في المجالس المحلية، ويعزز المشاركة الشعبية.

٤. بيّنت الدّراسة أن مجالس المحافظات لا تتمتّع بالصلاحيات التنفيذية الكافية التي تمكّنها من إحداث تغيير ملموس في التنمية المحلية، أو التأثير في السياسات العامة.
٥. بيّنت الدّراسة ضعف تمثيل النساء، والشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة في تشكيل المجالس؛ مما يُضعف من شمولية التمثيل الديمقراطي.

ثالثًا– التوصيات:

١. ضرورة إعادة النظر في التشريعات الناظمة لعمل المجالس، مثل قانون الإدارة المحلية، بما يمنحها صلاحيات أوسع في مجالات التخطيط والتنفيذ والرقابة.
٢. ضرورة تنظيم برامج تدريب مستمرة لأعضاء المجالس في مجالات الحوكمة المحلية، والتخطيط الإستراتيجي، والتشريعات ذات الصلة، وإدارة الموارد.
٣. تشجيع الأحزاب السياسية ومنظّمات المجتمع المدني على الانخراط في العمل المحلي، ودعم مرشحين ذوي كفاءة لعضوية مجالس المحافظات.
٤. لابدّ من تضمين مبادئ الديمقراطية المحلية والمواطنة الفاعلة في المناهج المدرسية والجامعية؛ لخلق جيل أكثر وعيًا بدوره في صنع القرار المحلي.

المراجع

التعمري، سلامة أحمد (٢٠١٨). دور الأحزاب والقوى السياسية في الأردن (١٩٨٩– ٢٠١٧) (مجلس النواب–دراسة حالة)، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط. الأردن.

التل، صهيب (٢٠١٤). اللامركزية خطوة إصلاحية أكّد عليها الملك في خطاب العرش السامي في افتتاح «عادية النواب»، صحيف الدستور،٢٩، كانون الأول ، الأردن.

جميل ،عبد الله القائفي(٢٠١٤). مناهج البحث العلمي، أساسياته النظرية وأصوله العلمية، صنعاء: مكتبة ومركز الصادق للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، اليمن.

حبيب، طارق(٢٠٠٩). تقييم فعالية المشاركة الشعبية في مشروعات إعداد المخطط الإستراتيجي للقرية المصرية مثال قرية مير، مجلة الهندسة والعلوم، جامعة أسيوط، المجلد ،٣٧ رقم العدد (٢) مصر.

الحميدات ،عبد الله، خميس آل خطاب ، جاد الطورة (٢٠٢٢). المستحدث في التنظيم القانوني لتشكيل مجالس المحافظات وفق قانون الإدارة المحلية الأردني رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢١، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، ١٤(٣).٢١، تشرين الثاني، الأردن.

خاطر، أيمن، المجالي عبد الله (٢٠١٨). الانتخابات البلدية واللامركزية الأردنية لعام ٢٠١٧، دراسة سياسية وإحصائية، مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن.

الخطاطبة، عامر (٢٠٢٢). الحكومة: رواتب موظفي البلديات تستنزف نسبة مرتفعة من ميزانياتها، صحيفة الغد، ١١، تشرين الأول، الأردن.

الخوالدة، عبد الرحمن (٢٠٢٤). تسارع "الأزمات الاقتصادية" في آخر ٣ سنوات يهدد بتفاقم الفقر في الأردن' صحيفة الغد، ١٩، تشرين الأول، الأردن.

الداود، محمد سعيد (٢٠٢٠). النظام القانوني للتقسيم الإداري للمحافظة في التشريع الأردني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

دائرة الموازنة العامة (٢٠٢٢). دليل إجراءات إعداد موازنات المحافظات أحكام خاصة بتحديد السقف الرأسمالي المخصص للمحافظات، ١، تموز، الأردن،

الدعمة، محمد (٢٠١٧). الأردن: فوز نصف مرشحي «جبهة العمل» في الانتخابات المحلية، صحيفة الشرق الأوسط، ١٦، آب، السعودية.

شاكر، أسماء (٢٠٢١). مفهوم اللامركزية في التعليم في النظام التربوي، موقع أي عربي،١٩، آب، مصر.

الشديفات، بنان سالم (٢٠١٧). دور قانون اللامركزية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن ٢٠١٥– ٢٠١٧، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.

الشويطر، محمد نور عيد(٢٠٢٤). التنظيم القانوني لتشكيل المجالس المحلية وفقا لقانون الإدارة المحلية رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢١، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

صحيفة الدستور (٢٠١٩). مجالس المحافظات تثمن التوجيهات الملكية بوضع خطة شمولية لـ«جرش والزرقاء والمفرق، ٢٠، تشرين الثاني، الأردن.

صحيفة الغد (٢٠٢٤). استطلاع يتوقع مشاركة نحو ٣٥% من الأردنيين في الانتخابات النيابية المقبلة، ٢، حزيران، الأردن.

الصغير، سناء (٢٠١٧). رقابة الأجهزة المركزية على الإدارات المحلية في النظام القانوني الأردني، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية. الأردن.

طارق، ديلواني (٢٠٢٥). مستويات الفقر المتزايدة تفرض تحدياتها على الأردن، صحيفة عربي إندبندنت ، ١١، كانون الثاني، الإمارات العربية.

العبادي، أحمد علي عويدي (٢٠٢٢). الرؤية الملكية في الأحزاب السياسية، مركز الرأي للدّراسات، ٢٠، أيلول، الأردن.

العطيات، فرح (٢٠٢٣). تحديات البلديات ومجالس المحافظات تراوح مكانها، صحيفة الغد، ٣، كانون الثاني، الأردن.

علاء محمد مطر (٢٠١٩). الديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة الإسراء، الأردن.

العواملة، بسام (٢٠٢٠). مدى فعالية الإدارة المحلية في الأردن"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الخامس والعشرون ،٢ ، تشرين الثاني، الأردن.

عياش، عائشة ورائجة، زكية (٢٠١٩). منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديموقراطي العربي– برلين– ألمانيا.

قناة المملكة (٢٠٢٤). المستقلة للانتخاب": (٣٦%) نسبة الاقتراع الموضوعية بعد استثناء (٥١٥) ألف مغترب، ١٠، أيلول، الأردن.

مركز القدس للدّراسات (٢٠٢٢). الأحزاب السياسية والانتخابات المحلية في الأردن (٢٠٢٢).

المعايطة، سميح (٢٠٢٤). تنمية المحافظات.. من جديد، صحيفة الغد، ١٣، آذار، الأردن.

الملكاوي، صلاح (٢٠٢١). إقرار آلية تشكيل مجالس محافظات في مشروع قانون البلديات واللامركزية، قناة المملكة ، ٢٥، آب، الأردن.

المملكة الأردنية الهاشمية، قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠١٥، الجريدة الرسمية العدد، ٨٢٤٤ تاريخ ، ٢٨ أيلول، الأردن.

موقع خبرني (٢٠٢٣). الحكومة: مجالس المحافظات والبلديات ركيزة أساسية بالتحديث السياسي، ٢٥، شباط، الأردن.
الهزايمة، محمد (٢٠١٧). دور قانون اللامركزية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن ٢٠١٥-٢٠١٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
وزارة الإدارة المحلية (٢٠٢٣). التقرير المالي للبلديات اصدار رقم (١) لعام ٢٠٢٣، الأردن.
وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في الأردن (٢٠١٩). الحوار الوطني حول اللامركزية: دليل اللامركزية لتطوير أداء المجالس المحلية. عمّان: مركز الحياة- راصد، الأردن.
وزارة المالية الأردنية (٢٠١٧) اللامركزية المالية في الأردن: تعزيز دور المحافظات في تحسين الخدمات العامة. وزارة المالية الأردنية.
وزارة المالية دائرة الموازنة العامة (٢٠١٧). دليل إجراءات إعداد موازنات المحافظات لعام ٢٠١٨، الأردن.
وكالة الأنباء الأردنية (٢٠٢٢). مشاركة الشباب السياسية والحزبية تعزز الحياة الديمقراطية.. إضافة أولى، ١٢، آب، الأردن.
وكالة زاد الأردن الاخباري (٢٠١٦). قراءة تحليلية حول صلاحيات ومهام المحافظ ومجلس المحافظة والمجلس التنفيذي في قانون اللامركزية رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٥م، ٢٧، آذار، الأردن.
وكالة عمون الإخبارية (٢٠١٧). نصّ مشروع قانون اللامركزية،١٦، آب، الأردن.

المواد القانونية:

المادة (١٢)، و(١٣) من قانون البلديات لسنة (٢٠١٥).
المادة (٤) قانون اللامركزية رقم (٤٩) لسنة (٢٠١٥م).
المادة (٥) نظام التشكيلات الادارية رقم (٤٧) لسنة (٢٠٠٠) وتعديلاته.
المادة (٦) قانون اللامركزية رقم (٤٩) لسنة (٢٠١٥م).
المادة (٧) من قانون البلديات لسنة (٢٠١٥).
المادة (٨) قانون اللامركزية رقم (٤٩) لسنة (٢٠١٥م)
المادة (٨) من قانون البلديات لسنة (٢٠١٥).

مواقع إنترنت:

مجلس النواب الأردني (٢٠٢٥) إجمالي موازنات المحافظات موزّعة حسب السقوف المحدّدة للسنة المالية ٢٠٢٥، https://www.representatives.jow.gc.jo/amman

موقع مجلس محافظة العاصمة (٢٠١٧). أهم المؤشّرات الاقتصادية والاجتماعية، http://www.gc.jo/amman/content

موقع مجلس محافظة العاصمة (٢٠١٧). توفير جميع المستلزمات الفنية والإدارية اللازمة لاجتماعات مجالس المحافظات، ١٠، أيلول، الأردن.

ANNETTE RANKO, ARCO LOTZ, HALA ABU GHAZALEH IMKE HAASE (2017) The Municipal and Governorate Council Elections of August 2017: Decentralization Efforts in Jordan, Konrad-Adenauer- Stiftung ,Jordan.

Layla Naffa (2019) COUNTRY GENDER PROFILE In JORDAN,: Arab Women Organization, Jordan.

Oraib Al Rantawi (2022) POLITICAL PARTIES AND LOCAL ELECTIONS IN JORDAN 2022,Al-Quds Center for Political Studies, Jordan